حذروا من تحول إعانة العاطلين إلى هدف .. اقتصاديون لـ عكاظ:

٢٥٠ ألف وظيفة يوفرها القطاع الخاص في ٦ أشهر

صالح الزهراني ـ جدة

أكد لـ«عكاظ» اقتصاديون أن القطاع الخاص يستطيع توفير ٢٥٠ ألف وظيفة خلال ستة أشهر فقط، لو التزم الجدية والتفاعل مع الأمر الملكي الكريم بدعم السعودة فيه.

وأوضحوا أنه يمكن توظيف هذه الأعداد في قطاع التجزئة برواتب تتراوح بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ ريال، وكذلك الوظائف الإدارية والمكتبية، التي يعمل فيها آلاف الوافدين في القطاع الخاص.

وحذروا من تحول إعانة العاطلين التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين بواقع ٢٠٠٠ ريال شهريا إلى هدف بحد ذاته، بعد تقديم البعض ممن هم على رأس العمل استقالاتهم من أجل التقديم على الإعانة، مستنكرين هذا التوجه الذي قد يعصف بهذا المشروع النبيل من الجذور. وقال الاقتصادي فهد الأحمدي إن القطاع الخاص يتهرب من تطبيق السعودة منذ ٢٠ عاما، بدعاوى شتى أبرزها عدم جدية الشباب السعودي وعدم قبوله بالرواتب المعروضة عليه وذلك على الرغم من التحول الكبير للشباب نحو العمل المهني في السنوات الأخيرة.

وأوضح أن القطاع الخاص يضم آلاف المحال لبيع التجزئة، يمكن بقليل من التدريب توطين أكثر من مليون وظيفة بها برواتب لا ترهق القطاع الخاص في ظل ارتفاع الربحية الكبيرة التي يحققها. واستغرب الأحمدي التصريحات التي يروجها القطاع الخاص للربط بين التوسع في السعودة وارتفاع تكلفة السلع، مشيرا إلى أن الكثير من السعوديين الذين حصلوا على دورات تأهيلية أصبحوا مصدر جذب للمؤسسات والشركات عكس السابق.

ولفت إلى ارتفاع معدلات السعودة في الشركات الكبرى، نتيجة التزامها بتقديم رواتب معقولة وحوافز للشباب، مستشهدا بنجاح التجربة في البنوك وسابك والاتصالات، ومنتقدا إصرار الكثير من شركات القطاع الخاص على توظيف الشباب برواتب متدنية وإلزامهم بالعمل لمدة ١٢ ساعة يوميا وبدون إجازات في كثير من الأحيان.

وانتقد عدم الزام الجهات المختصة الشركات الصغيرة بساعات العمل المحددة أو دفع مقابل إضافي للعاملين عن ذلك.

من جهته ربط رئيس مركز الدراسات عبدالهادي الحارثي بين نجاح السعودة ووجود قوانين حاسمة وعقوبات على الشركات المقصرة، مشيرا إلى أن القطاع الخاص يجب أن ينهض بمسؤولياته ويرد الجميل الذي قدمته له الدولة، متمثلا في القروض والتسهيلات حتى يؤسس لأنشطة قوية باتت تمثل ٤٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنويا.

واستغرب تهرب القطاع الخاص من تطبيق قرارات السعودة على مدار حوالى ثماني سنوات، ومن أبرزها القرار رقم ٥٠ الذي يقضي بسعودة متدرجة للعاملين الوافدين سنويا والقرار رقم ١٢٠ لدعم فتح المصانع النسائية، وتأنيث وظائف محال بيع الملابس النسائية.

واستغرب عدم تطبيق القرار الخاص بمنح الشركات الملتزمة بالسعودة الأولوية في الحصول على عقود تنفيذ المشاريع.

وأوضح أن القطاع الخاص مطالب بالتفاعل الآن مع دعوة الملك للانطلاق بالسعودة إلى الأمام وترجمة الأقوال التي ينشدها إلى أفعال.

وقال إن حسبة بسيطة تثبت أن العمالة الوافدة باتت أكثر كلفة من السعوديين في ظل تكاليف التأشيرة وتذاكر الطيران وغيرها من التكاليف غير المنظورة. واستنكر تحايل بعض شركات القطاع الخاص على صندوق الموارد البشرية بالسعودة الوهمية من أجل الحصول على الدعم دون توظيف سعوديين.

إعانة العاطلين

وحذر الاقتصادي رضا الطيار من تحول إعانة العاطلين إلى هدف بحد ذاته في ظل ما تنامى أخيرا عن تقديم بعض الشباب استقالاتهم من أجل الحصول على الإعانة، مشددا على أن الإعانة ليست هدفا بحد ذاته، بل وسيلة لتشجيع الشباب على البحث عن فرصة عمل مناسبة وأن هذا الهدف ينبغي أن يكون ماثلا أمام الجميع.

وأوضح أن على الشباب السعودي أن يثبت جديته وأنه على قدر المسؤولية لأن الإعانة مشروطة بعام واحد فقط.

ودعا إلى ترشيد استقدام العمالة إلى المملكة والتي زادت على مليون عامل سنويا حاليا، مشيرا إلى أن وجود أكثر من ستة ملايين عامل وافد في المملكة أمر بات يحتاج إلى إعادة نظر في ظل بقاء أكثر من نصف مليون سعودي بدون فرصة عمل.

وأشار إلى أن هذه الأعداد مرشحة للتفاقم في السنوات المقبلة في ظل تخرج عشرات الآلاف من الجامعات والمعاهد المهنية سنويا. وشكك في شأن الأرقام التي تعلن العديد من الجهات عن توظيفها رسميا بشكل سنوي وفي صدارتها صندوق الموارد البشرية مشيرا إلى أنه وفق آخر الإحصاءات فإن أعداد السعوديين في القطاع الخاص لا تزيد على ٨٠٠ ألف سعودي على أقصى تقدير.

وتساءل عن مصير مليارات الريالات التي حصل عليها الصندوق من أجل السعودة على مدار السنوات الماضية. وتبين أن الكثير من الوظائف كان وهميا وأن بعض الشركات نجحت في التلاعب من أجل الربح من الصندوق فقط.

ورأى أن الظروف المعيشية الراهنة تستلزم التفكير بجدية في وضع حد أدنى للرواتب في القطاع الخاص، مشيرا إلى أن الوضع الراهن دفع البعض إلى استغلال حاجة الشباب السعودي وتوظيفهم برواتب أقل من ١٥٠٠ ريال وهو الأمر الذي لا يستقيم مطلقا مع الارتفاع الملحوظ في أعباء المعيشة.

ودعا الشباب السعودي إلى الأخذ بزمام المبادرة لتأهيل نفسه بنفسه إلى سوق العمل، بعيدا عن الكثير من الدورات الرسمية الوهمية التي عقدت من أجل التوظيف ولم تحقق أي استفادة كبيرة منها.

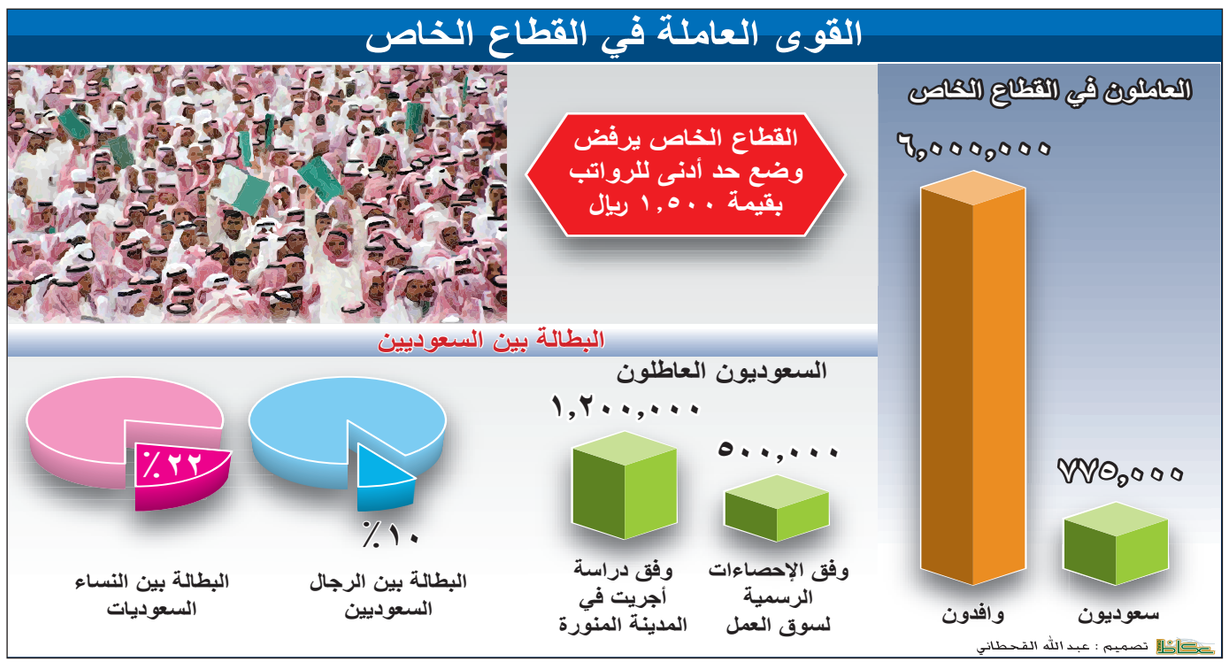

رؤية اقتصادية

د. سيد الخولي

مزايا مالية إضافية بين سطور الأوامر الملكية

كلمة تعكس بصدق مدى حب الوالد لأبنائه وحرصه على أمنهم وأمانهم، ومنحهم ما يحقق لهم الخير في جملة من الأوامر الملكية تستهدف مستقبلا واعدا بالخير لجيل اليوم وللأجيال القادمة. ولا تقتصر هذه الأوامر على مكافأة مالية لجميع موظفي الدولة (العاملين والمتقاعدين)، الطلاب في الداخل وفي الخارج، وإعانة للباحثين عن العمل، وتحديد الحد الأدنى للأجور لموظفي القطاع العام، بل امتدت لمجموعة من المزايا التي تحقق مزايا اقتصادية أكبر يمكن ترجمتها إلى مبالغ مالية سيتم توفيرها في الاقتصاد ويستفيد منها المواطن.

فمراقبة الأسواق لمنع الاحتكار ورفع حدود العقوبات للتجار الذين يمارسون التلاعب بالأسعار سيحد من الضغوط التضخمية التي عادة ما ترافق المزايا المالية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا مباشرا في الاستهلاك.

كما أن إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وفحص جميع المشاريع الحكومية سيوفر مليارات الريالات التي يخسرها الاقتصاد، نتيجة عمليات الفساد المالي أو سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية؛ لأن تكلفة الفساد تتحملها الموازنة العامة وتوزع أعباءها على المواطنين. ولا تقتصر آثار الفساد على إهدار المال العام وتزايد النفقات وانخفاض الإيرادات وعجز الموازنة العامة، بل تمتد إلى تزايد مشاعر اللامبالاة والسلبية وتسود الأنانية لتحقيق المصالح الخاصة وإعاقة جهود التنمية.

وعلى الرغم من الدور المهم لهذه الهيئة في مكافحة الفساد والتوصية بالعقوبة لكل تاجر جشع أو محتكر، إلا أن واجب منع الفساد يجب أن يكون من مسؤوليات أفراد المجتمع أنفسهم وذلك بالامتناع عن التستر على الفساد، وكذلك مساعدة الإدارات النزيهة في القضاء على هذه الظاهرة، ليس فقط من منطلق أخلاقي، بل أيضا من منطلق اقتصادي.

الراشد: ضرورة وضع آلية لتأهيل الشباب السعودي

محمد العبد الله ـ الدمام

طالب رئيس مجلس إدارة الغرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد بضرورة وضع آلية واضحة ترسم خارطة طريق لتأهيل الشباب السعودي، مشددا على أن القطاع الخاص سيكون سعيدا باستقطاب الشباب السعودي في حال وجود آلية واضحة.

وشدد على أن الأمر الملكي المتعلق بمساهمة القطاع الخاص بدفع عجلة قطار السعودة إلى الأمام، يمثل حافزا كبيرا لتفعيل الأمر السامي، انطلاقا من المبدأ القائل إن الاقتصاد الوطني يقوم على أكتاف أبنائه.

عبدالرحمن الراشد

وقال إن المنطقة الشرقية تعتبر من أعلى المناطق نسبة في السعودة في القطاع الخاص، كما أنها تعد الأقل نسبة في البطالة بالنسبة إلى معدل البطالة الوطني، مشيرا إلى أن غرفة الشرقية تعتبر رافدا مكملا لمنظومة الاقتصاد الوطني، وبالتالي فانها تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية الشاملة، مضيفا، إن الغرفة ساهمت كثيرا في خلق وظائف للشباب السعودي منها مبادرتها في الدعوة إلى إنشاء صندوق الموارد البشرية وإنشاء مركز للتوظيف في الشرقية، فضلا المبادرات الأخرى منها المساهمة في دعم معاهد التدريب وإنشاء معهد البترول الذي جاء بمبادرة من القطاع الخاص، من أجل فتح المجال أمام انخراط الشباب وتأهيلهم في سوق العمل.

وأضاف، إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الروافد المهمة لاستقطاب الشباب السعودي، من خلال المبالغ الضخمة التي ترصدها الدولة سنويا والبالغة ٥٠ مليار ريال في مجال التشغيل والصيانة لمرافق الدولة.

مليار ريال حجم إعانة الباحثين عن العمل شهرياً

محمد العنزي ـ الدمام

يتوقع أن تكلف إعانة الباحثين عن العمل خزانة الدولة ١٢ مليارا سنويا، بمعدل شهري يقدر بنحو مليار ريال خلال المدة التي تم تحديدها سابقا لصرف الإعانات وهي ١٢ شهرا اعتبارا من تاريخ ١٤٣٣/١/١هـ كما نص عليه الأمر الملكي السامي.

وعزا اقتصاديون وصول قيمة الإعانة إلى هذا الرقم الكبير لعاملين، الأول: هو ارتفاع عدد الباحثين عن العمل الذي يقدر بأكثر من ٥٠٠ ألف باحثة وباحث عن العمل، حسب تصريح نائب مدير صندوق تنمية الموارد البشرية الدكتور عادل الصالح أخيرا.

والأمر الآخر هو قيمة الإعانة الشهرية لكل باحث عن العمل والتي تم تحديدها بألفي ريال.

وقال أستاذ الاقتصاد في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور علي العلق إن على القطاعين الخاص والعام البحث عن وسائل لتخفيض أعداد الباحثين عن العمل من خلال خلق فرص وظيفية جديدة عبر الاستثمارات الإنتاجية الجديدة المختلفة، وهذا الأمر يحتاج إلى تخطيط مسبق وإلى دور فاعل وقوي من القطاعين الخاص والعام على حد سواء.

من جانبه، قال رجل الأعمال علي العايد إن قيمة الإعانة الخاصة لدعم الباحثين عن العمل تعتبر رقما كبيرا وكبيرا جدا، وهو دعم لا محدود من الدولة للباحثين عن العمل، مؤكدا أنه إذا بقيت معدلات رواتب القطاع الخاص قريبة من الإعانة فسوف نواجه مشكلة كبيرة جدا، وهي رغبة الكثير من الباحثين عن العمل في القطاع الخاص في الحصول على الإعانة، وهذا أمر يجعلنا نفكر كثيرا في عملية وضع حد أدنى لرواتب وأجور القطاع الخاص، بحيث لا تنزل تحت سقف الثلاثة آلاف ريال مع البدلات إسوة بالقطاع الحكومي الذي اتخذ هذه الخطوة الإيجابية لجميع العاملين في الدولة.

داعياً القطاع الخاص إلى الاضطلاع بدوره .. صالح كامل:

الأوامر الملكية تدعم الاقتصاد والمواطنين .. وكل القطاعات وجدت نصيبها

واس ـ الرياض

وصف رئيس مجلس الغرف السعودية صالح بن عبدالله كامل الأوامر الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأنها كانت شاملة وملبية لكل تطلعات الشعب السعودي ولمؤسسات الدولة ووزاراتها وهيئاتها المختلفة، معتبرا إياها أوامر حكيمة لامست هموم المواطنين وقضاياهم وشملت مختلف الجوانب التنموية والاجتماعية والاقتصادية.

وأكد أنها تعكس وبوضوح تام اهتمام القيادة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، وحرصهم على تحقيق رفاهية المواطن ونهضة الوطن ومواصلة مسيرة البناء والتنمية بمختلف أشكالها على مستوى الموارد المادية والبشرية، مشيرا إلى ما تضمنته هذه الأوامر من أبعاد وآفاق تعالج كل المشكلات، ما يدلل على بعد النظر والتخطيط الاستراتيجي الذي يميز الأوامر الملكية والإدارة الحكمية التي يدار بها دولاب العمل العام في المملكة.

صالح كامل

وقال إن الشارع السعودي تجاوب سريعا مع ما حملته هذه الأوامر من بشرى سارة معبرا عن سعادته بهذه الأوامر وشكر المواطنين لقائدهم خادم الحرمين الشريفين على ما يوليه من تقدير واهتمام بالشعب السعودي الكريم الذي يبادله قيادته حبا بحب وتقديرا بتقدير ليجسد كل ذلك تلاحم القيادة بشعبها وتعزيز لحمته الوطنية ومتانة النسيج الاجتماعي بفضل قيادة واعية تعي دورها التاريخي وواجبها الوطني.

وحول ما تضمنته تلك الأوامر قال صالح كامل إن الدولة بإصدارها الأوامر تكون فعلت أكثر من واجبها وبقي واجب التنفيذ على المعنيين كل في موقعه، موضحا بأنها ستقود نحو مزيد من الرفاهية للمواطن والتنمية للوطن على مختلف الأصعدة لأن بعضها يعالج واحدة من أهم مشكلات المواطن واحتياجاته الأساسية وهي الإسكان.

ونوه برفع قروض صندوق التنمية العقارية وبناء نصف مليون وحدة سكنية ما سيسهم في معالجة ضائقة الإسكان، ومعالجة مشكلة البحث عن العمل والتي تمثل أحد الهموم الوطنية الملحة والعاجلة عن طريق تخصيص مبلغ ٢٠٠٠ ريال للباحثين عن عمل ووضع حد أدنى لأجور العاملين في الدولة بحدود ٣٠٠٠ ريال وكذلك التوجيه بوضع خطط عاجلة لدعم عملية السعودة وتوطين وظائف القطاع الخاص ليضاف لذلك ما نصت عليه الأوامر من دعم العاملين بالدولة بصرف راتب شهرين للموظفين والموظفات وصرف مكافأة شهرين للطلاب في مؤسسات التعليم العالي الأمر الذي سيسهم في تعزيز رفاهية المواطنين وتحسين مستوى المعيشة ودعم توظيف المواطنين ليشاركوا بفاعلية في بناء وطنهم وتحقيق تقدمه وازدهاره.

رجال الأعمال في الشرقية: السعودة مدخل أساسي لخلق الوظائف

محمد العبد الله ـ الدمام

أكد رجال الأعمال في المنطقة الشرقية أن القطاع الخاص شريك أساسي في عملية التنمية، معتبرين أن الأمر الملكي المتعلق بسعودة القطاع الخاص يمثل مدخلا أساسيا لخلق وظائف لشريحة واسعة من الشباب السعودي، ودعوا إلى وضع حلول جذرية من خلال برنامج متكامل للقضاء على البطالة.

وقال عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية سلمان الجشي إن القطاع الخاص شريك أساسي في عملية التنمية، مطالبا بضرورة خلق الوظائف عوضا من الإحلال؛ لأن العملية تتطلب تأهيل الكوادر الوطنية للحصول على الوظائف، كاشفا النقاب عن حزمة قرارات يفترض الإعلان عنها من قبل وزارة العمل في الفترة المقبلة حول رفع نسبة السعودة في القطاع الخاص، مؤكدا أن القطاع الخاص سيلعب دورا حيويا بما تمليه عليه المسؤولية الوطنية من خلال المشاركة في زيادة حصة السعودة في الشركات والمنشآت، مشددا على أهمية وضع البرامج الخاصة لتأهيل الشباب السعودي بما يتناسب مع متطلبات السوق باعتباره المدخل الأساسي لخلق وظائف في مختلف الشركات والمصانع الوطنية.

من جانبه، اعتبر رئيس لجنة التدريب في غرفة الشرقية الدكتور عبدالرحمن الربيعة الأمر الملكي المتعلق بسعودة القطاع الخاص يمثل مدخلا أساسيا لخلق وظائف لشريحة واسعة من الشباب السعودي، خصوصا أن التعويل على القطاع الحكومي لاستيعاب طالبي العمل أمر بالغ الصعوبة، لاسيما أن المؤسسات الحكومية تعمل منذ إنشائها على توفير الوظائف للشباب السعودي، مشددا على أهمية وضع آليات لتصنيف معاهد التدريب العاملة في السوق، وكذلك وضع ضوابط للدورات المقدمة، مضيفا أن عملية التدريب باتت مطلبا أساسيا في تطوير قدرات الشباب، خصوصا أنها ليست مقتصرة على أصحاب المؤهلات الدراسية الدنيا، فالطالب الجامعي بحاجة للتدريب كذلك، وإنهاء المرحلة الجامعية لا يعني التدريب بقدر ما يعني إنهاء مرحلة جامعية تعليمية، إضافة إلى أن السوق في حاجة إلى كوادر مدربة.

من جانبه، أوضح رجل الأعمال عبدالعزيز التريكي أن مشكلة السعودة من المشاكل المزمنة التي تتطلب حلولا جذرية من خلال وضع برنامج متكامل للقضاء على البطالة الموجودة لدى الشباب السعودي، مشيرا إلى أن القطاع الخاص على استعداد للتعاون ودون قيود لاستيعاب الكوادر المؤهلة والراغبة في العمل، مضيفا أن المشكلة لدى البعض تكمن في عدم الرغبة في العمل في مواقع العمل وتفضيل العمل المكتبي وبالتالي فإن المرحلة المقبلة تتطلب جهودا مشتركة في رفع مستوى الثقافة لدى هذه الشريحة لزرع ثقافة العمل، مؤكدا أن أغلب الوظائف المتاحة لدى القطاع الخاص تتمحور في الوظائف التي توفرها شركات المقاولات، وهذه المهن تتطلب البقاء تحت أشعة الشمس أغلب ساعات العمل، الأمر الذي يرفضه الشباب.